دور مؤتمر cop27 في التصدي لقضية التغيرات المناخية

The role of the COP27 conference in addressing the issue of climate change

أميرة محمد علي

باحثة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

هشام محمد بشير

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

الشيماء عبدالسلام ابراهيم

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المُستخلص:

استعرض هذا البحث مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27) الذي عُقد في مدينة شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢، ويُحلّل الأبعاد المختلفة لهذا المؤتمر في سياق التصدّي لتغير المناخ. ويهدف البحث إلى دراسة التحضيرات التي سبقت انعقاد المؤتمر، واستعراض أهم الأهداف التي سعى لتحقيقها، وتحليل مخرجاته الرئيسية، وتقييم دور الذكاء الاصطناعي في متابعة تنفيذ السياسات الناتجة عن المؤتمر. وتمثّلت مشكلة الدراسة في فهم الدور الذي لعبه مؤتمر COP27 في تعزيز التعاون الدّولي للحد من تغير المناخ، ومدى فعالية الإجراءات المُتخذة في هذا الصدد. وتناول البحث الاستعدادات التي قامت بها الدولة المصرية لاستضافة المؤتمر، بالإضافة إلى أهمية هذا الحدث بالنسبة لمصر وتأثيره المحتمل على السياسات البيئية والتنموية المحلية. واستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي ويجمع بين تحليل الوثائق الرسمية والمراجعات الأكاديمية والمقالات الصحفية المتعلقة بمؤتمر COP27؛ ليقدم رؤية شاملة حول التحديات المناخية العالمية والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤتمرات في مواجهة هذه التحديات. ومن أبرز مخرجات المؤتمر إنشاء صندوق خاص للخسائر والأضرار لمساعدة الدول النامية المتضررة من التغيرات المناخية، إلى جانب التأكيد على ضرورة الحفاظ على هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية. كما تم التأكيد على تعزيز التمويل المناخي للدول النامية، مع محاسبة الشركات والمؤسسات على انبعاثاتها الكربونية. إلى جانب ذلك، تناول البحث دور الذكاء الاصطناعي في مراقبة تنفيذ السياسات البيئية المُتفق عليها؛ حيث أظهر تقدمًا في بعض المجالات مثل زيادة الشفافيّة في تقارير الانبعاثات وتفعيل صناديق

التمويل، بينما أشار إلى الحاجة لتسريع تنفيذ بعض التعهدات خاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل الكافي وتطبيق الإجراءات المناخية بشكل فعلي.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر cop27 – مفهوم التغيرات المناخية – جمهورية مصر العربية

Abstract:

This research examines the 27th Conference of the Parties (COP27), held in Sharm El-Sheikh in November 2022, and analyzes its various aspects in the context of addressing climate change. The study aims to explore the preparations leading up to the conference, review the main objectives it sought to achieve, analyze its key outcomes, and evaluate the role of artificial intelligence in monitoring the implementation of the policies resulting from the conference. The research problem lies in understanding the role COP27 played in enhancing international cooperation to mitigate climate change and assessing the effectiveness of the actions taken in this regard. The study covers Egypt's preparations for hosting the conference, as well as the importance of the event for Egypt and its potential impact on local environmental and developmental policies. The research adopts a descriptive-analytical approach, combining the analysis of official documents, academic reviews, and media articles related to COP27, to provide a comprehensive view of global climate challenges and the role such conferences can play in addressing these challenges. Among the key outcomes of the conference were the establishment of a special fund for loss and damage to assist developing countries affected by climate change, as well as a reaffirmation of the need to maintain the goal of limiting global temperature rise to 1.5°C. The conference also emphasized increasing climate finance for developing countries and holding companies and institutions accountable for their carbon emissions. Furthermore, the research discusses the role of artificial intelligence in monitoring the implementation of agreed environmental policies, showing progress in areas such as enhanced transparency in emissions reporting and the activation of climate finance funds, while highlighting the need to accelerate the implementation of some commitments, particularly regarding securing adequate funding and effectively applying climate actions.

Keywords: COP27 Conference - Climate Change Concept - Arab Republic of Egypt.

مقدمة:

يُعد مؤتمر الأطراف (COP27) من أبرز الفعاليات العالمية التي تُعقد سنويًا لمناقشة قضايا تغير المناخ، حيث يشير اختصار COP إلى"Conference of the Parties" أي "مؤتمر الأطراف". وتأتي أهمية هذا المؤتمر من دوره المحوري في جمع الدول الأعضاء تحت مظلّة واحدة؛ لمناقشة التحدّيات البيئيّة، وتحديد السياسات والاتفاقات الدولية التي تهدف إلى حماية كوكب الأرض من تأثيرات التغير المناخي.

وتناول هذا البحث تفاصيل مؤتمر COP27، بدءًا من استعراض التحضيرات التي سبقت انعقاده، بما في ذلك الاجتماعات والفعاليات التحضيرية والاستعدادات. كما تم تسليط الضوء على الجهة الرسمية المسؤولة عن تنظيم المؤتمر والمتحدث الرسمي الذي يعرض المواقف والتوجهات خلال الفعاليات. وتم استعراض أهم الموضوعات التي تناولها المؤتمر، بما في ذلك مناقشة السياسات المناخية، واستراتيجيات الحد من الانبعاثات الكربونية، وتبنّي الابتكارات التكنولوجية لتحقيق التنمية المستدامة. كما سيتم التطرق إلى الأطراف المساهمة في هذا المؤتمر.

كما تحاول الدراسة الرتكيز على مخرجات المؤتمر، موضحًا الاتفاقات والتعهدات التي تم التوصل إليها، ومدى تنفيذ هذه البنود من قبل الدول المشاركة، وهل كانت هذه المخرجات مجرّد وعود أم تم اتخاذ خطوات فعليّة لتحقيقها. وتمت مناقشة أهمية مؤتمر COP27 بالنسبة لمصر، وما يعكسه من التزام الدولة المصرية بالمساهمة في الجهود الدوليّة لمواجهة التغيّر المناخي، وتأثير ذلك على السياسات البيئيّة والتنمويّة في مصر.

أولا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تواجه البشرية تحديات بيئية غير مسبوقة نتيجة لتغير المناخ، وهو ما يتطلب استجابة منسقة وفعالة على الصعيدين المحلي والدولي. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية، فإن الأثر الحقيقي لهذه الجهود في الحد من آثار التغيرات المناخية يظل موضع تساؤل. في هذا السياق، يُعد مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27) الذي عقد في شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢، نقطة محورية في الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ، حيث جمع الدول والمنظمات المختلفة لمناقشة السياسات والممارسات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة.

وتتمحور مشكلة هذه الدراسة حول تقييم دور مؤتمر COP27 في التصدي لقضية التغيرات المناخية ومدى فاعلية القرارات المتخذة في المؤتمر، لا سيما في ضوء تطورات الأحداث العالمية والإقليمية المتعلقة بالتغيرات المناخية. ورغم الجهود الدولية المستمرة لمواجهة هذه الأزمة، يبقى تساؤل جوهري حول مدى تطبيق هذه القرارات على أرض الواقع. تم تناول هذا الموضوع في العديد من الدراسات السابقة التي تناولت تأثير مؤتمر COP27 على الوعي الجماهيري والسياسات الإعلامية المتعلقة بتغير المناخ في مصر والعالم.

فعلى سبيل المثال، تناولت دراسة (الخولي،٢٠٢٣) ([1]) معالجة الصحف الإلكترونية المصرية والأمريكية لموضوعات التغيرات المناخية في ضوء مؤتمر COP27 ؛ حيث أكّدت على أهمية دور الإعلام في توعية الجمهور وطرح القضايا المتعلقة بالمناخ، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين الإعلام والسياسات المناخية. كما أشار (أميرة جمال الدين البشبيشي ،٢٠٢٣) ([2]) في دراستها حول أُطُر معالجة مؤتمر التغيرات المناخية عبر البرامج الحوارية في الفضائيات المصرية الخاصة إلى كيفية تأثير وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام حول قضايا التغير المناخي وتوجيهه نحو مواقف محددة، وهو ما يسهم بشكل كبير في الاستجابة المجتمعية لهذه القضايا. وناقشت دراسة (فؤاد محمد الدهراوي، محمد حمدي أحمد بيومي،٢٠٢٣) ([3]) التماس الجمهور المصري للمعلومات عبر مواقع التواصل

الاجتماعي حول مؤتمر COP27، وعلاقتها بمستوى الوعي بمخاطر التغيرات المناخية، حيث أظهرت أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كان له تأثير كبير في رفع مستوى الوعي الجماهيري بهذه المخاطر. في ذات السياق. وأشارت دراسة (ولاء إبراهيم عقاد علي ، ٢٠٢٣) (٤) إلى أن النّخبة الأكاديميّة في مصر كانت لها توجهات معينة في تقييم تغطية الفضائيات المصرية لفعاليات مؤتمر COP27 ؛ مما يعكس أهمية الدور الأكاديمي في نقد وتوجيه السياسات الإعلامية والمناخية في مصر.

وعلى مستوى الدراسات الدوليّة، قدمت دراسة (Atwoli et al., 2023) (٥) تقييمًا لحاجة القارة الإفريقية والمجتمع الدولي للتحرك العاجل بعد مؤتمر COP27 ، مشيرين إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها القارة في مواجهة آثار التغيرات المناخية، بينما اعتبرت دراسة (Arora, 2023)(٦)في دراستهم أن مؤتمر COP27 لم يحقق النجاح المأمول في مواجهة قضايا التغير المناخي، بل أظهرت الكثير من النقاط التي لم يتم تحقيقها. وركزت دراسة (Naylor, Ford, 2023) (٧) على مسألة الضعف والخسارة التي تتعرض لها الدول النامية في أعقاب COP27. في حين أشارت دراسة (Masood et al., 2022) (٨) إلى ما تم تحقيقه في المفاوضات المناخية في COP27 وما لم يتم، مع التركيز على نتائج تلك الاجتماعات. بينما نوّهت (Pflieger ,2023) (٩) إلى أن مؤتمر COP27 شهد خطوة مهمة في مجال الخسائر والأضرار بالنسبة للدول الأكثر ضعفًا، لكنه لم يحقق التقدم المطلوب في مكافحة التغير المناخي بشكل عام.

وبناءً على هذه الدراسات السابقة، تبرز مشكلة الدراسة في تقييم ما تحقق من الأهداف المناخية التي سعى مؤتمر COP27 إلى تحقيقها، وكيفية تنفيذ تلك القرارات على الأرض، إضافة إلى تقييم دور الإعلام والتواصل الاجتماعي في رفع الوعي بمخاطر التغيرات المناخية، وخاصة في الدول النامية مثل مصر. كذلك، تسعى الدراسة إلى دراسة كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لمتابعة تنفيذ السياسات المناخية المقررة، مما يضيف بعدًا تقنيًا لتقييم فاعلية سياسات المؤتمر. وعليه فقد تمحورت تساؤلات الدراسة في الآتي:

١. ما الأسباب الرئيسة التي أدت إلى انعقاد مؤتمر COP2 ؟
٢. كيف كانت استعدادات الدولة المصرية لاستضافة المؤتمر، وما الجهود المبذولة لتوفير بيئة ملائمة لنجاح الفعالية؟
٣. ما الأهداف الرئيسة لمؤتمر COP27 وما أهميته بالنسبة لمصر؟
٤. ما أبرز الأحداث والمناقشات التي شهدها المؤتمر؟
٥. ما المخرجات الرئيسية لمؤتمر COP27 ، وما التزامات الدول المشاركة تجاه تنفيذها؟
٦. كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا في متابعة وتقييم ما تم تنفيذه فعليًا من سياسات نتيجة للمؤتمر؟

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع مؤتمر COP27 نظرًا للأهمية المتزايدة لقضية التغيرات المناخية وتأثيرها على البيئة والاقتصادات العالمية. يعد المؤتمر منصة حيوية لتنسيق الجهود الدولية لمواجهة هذه التحديات، وخاصة في ظل تزايد الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية. كما أن استضافة مصر لهذا الحدث الهام تعكس دورها المتنامي في الساحة الدولية وتوفير بيئة ملائمة للنقاش حول السياسات المناخية. هذا الموضوع قد يسهم في فهم الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون الدولي وتحقيق الأهداف البيئية.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل حول دور مؤتمر COP27 في التصدي لتغير المناخ، وتقييم مدى فاعلية القرارات المتخذة وتأثيرها على السياسات البيئية على المستوى الدولي والمحلي. وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

1- دراسة العوامل الدولية والإقليمية التي جعلت من الضروري عقد هذا المؤتمر، بالإضافة إلى تحديد السياقات السياسية والاقتصادية التي أسهمت في جعل المؤتمر نقطة تحول هامة في التعامل مع التغيرات المناخية.

2- تسليط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتوفير بيئة ملائمة لإنجاح الفعالية، بما في ذلك التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة، والتحضيرات اللوجستية، وأثر هذه الاستعدادات على نجاح المؤتمر.

3- تحديد الأهداف المناخية التي سعى المؤتمر إلى تحقيقها، مع التركيز على أهمية هذه الأهداف بالنسبة لمصر خاصة في سياق التغيرات المناخية وتأثيرها على البيئة والاقتصاد الوطني.

4- دراسة النقاشات الرئيسة والقرارات التي تم اتخاذها خلال المؤتمر، وفحص تأثير هذه المناقشات على القرارات العالمية المتعلقة بتغير المناخ.

5- دراسة القرارات والمخرجات الرئيسة للمؤتمر، مع التركيز على كيفية تنفيذ الدول المشاركة لهذه الالتزامات في المستقبل.

6- تحليل كيف يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقييم مدى تقدم تنفيذ السياسات والالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر، وتحديد إمكانيات تحسين هذه الأدوات لتسريع تحقيق الأهداف المناخية.

رابعًا: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تحليلها العميق لمؤتمر COP2 ، الذي يُعد نقطة محوريّة في جهود المجتمع الدولي للتصدي للتغيرات المناخية. يعد التغير المناخي من أبرز التحديات التي تواجه العالم في العصر الحالي، حيث يؤثر بشكل كبير على الأمن البيئي، الاقتصادي، والاجتماعي، مما يتطلب استجابة منسقة على كافة المستويات. يُعد مؤتمر COP27 منصة هامة للتعاون الدولي، خاصة مع استضافة مصر لهذا المؤتمر في سياق عالمي يتطلب حلولًا عاجلة ومبتكرة لمواجهة التحديات المناخية.

وتعكس أهمية الدراسة قدرتها على تسليط الضوء على الإجراءات والالتزامات التي تم اتخاذها خلال المؤتمر، وتحليل فعاليتها في التصدي للتغيرات المناخية. كما توفر الدراسة فهمًا أعمق حول دور الذكاء الاصطناعي في متابعة وتقييم تنفيذ السياسات المناخية على أرض الواقع، وهو ما يعزز قدرة الدول على تقييم التقدم المحرز ومراجعة الخطوات اللازمة لتسريع التنفيذ. علاوة على ذلك، فإن التركيز على دور مصر في استضافة المؤتمر يُظهر مدى أهمية المبادرات الإقليمية في دعم قضايا المناخ، وتوفير الحلول المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة.

خامسًا : منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحديد عدد من الأبعاد والخصائص الخاصة بالظاهرة محل الدراسة، والعمل على وصفها وصفاً موضوعياً من خلال جمع البيانات والمعلومات ومختلف الحقائق عنها، والتعرف على دور مؤتمر cop27 في التصدي لقضية التغيرات المناخية. ومن ثَم تم توظيف هذا المنهج في وصف وتحليل عديد من المصادر الخاصة بالمعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة لوصف وتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها.

سادسًا: الإطار المفاهيمي:

مفهوم التغيرات المناخية: تعددت التعريفات الخاصة بالتغير في المناخ وفقاً لمختلف الدراسات ولكن من أهم التعريفات الخاصة لتلك الظاهرة هو تعريف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تعرفه بأنه: "الدليل الموجود بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط البشري الذي يفضي إلى التغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يتم ملاحظته، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية مماثلة".(١٠)

مفهوم التصدي للتغيرات المناخية: في ضوء الدراسة الحالية قدّمت الباحثة تعريفًا إجرائيّا له، والذي يتمثل في: "مجموعة الإجراءات والاستراتيجيات المتكاملة التي اعتمدتها الدول في مؤتمر cop27 بهدف التخفيف من آثار التغيرات المناخية وتعزيز التكيّف مع التحديّات البيئية.

سابعًا: مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على عديد من مصادر البيانات وهي:

التقارير الرسمية: تحليل التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة البيئة العالمية حول نتائج المؤتمر ومخرجاته.

الأبحاث والدراسات السابقة: مراجعة الدراسات الأكاديمية والمقالات التي تناولت موضوع التغيرات المناخية ومؤتمرات الأطراف السابقة.

الأخبار والمقالات الصحفية: متابعة التغطيات الإعلامية لمؤتمر COP27 والأحداث المرتبطة به، وذلك للحصول على وجهات نظر متنوعة حوله.

المصادر الإلكترونية: أهمها المواقع الرسمية للمؤتمر (مثل موقع الأمم المتحدة) للاطلاع على الوثائق الرسمية والمخرجات. والمكتبات الإلكترونية للحصول على أبحاث ودراسات متعلقة بالتغير المناخي وأهم المؤتمرات ذات الصلة.

ثامنًا: حدود الدراسة:

تتعدد الحدود الخاصة بالدراسة لتشمل الإطار الزمني والمكاني والموضوعي أيضاً، **ويتضح ذلك كالآتي:**

1- **الإطار الزماني:** يتمحور الإطار الزماني للدراسة حول فترة انعقاد مؤتمر COP27 ، الذي عُقد في شهلر نوفمبر عام 2022. تشمل الدراسة أيضًا الفترة السابقة للمؤتمر التي تركزت فيها الجهود على التحضير له، وكذلك الفترة اللاحقة التي سيتم خلالها تقييم مخرجات المؤتمر والتزامات الدول. لذا، تمتد الدراسة لتشمل السنوات التي تسبق المؤتمر (2015-2022) لتعكس التطورات السابقة في السياسات المناخية، بالإضافة إلى فترة متابعة المخرجات حتى 2024.

2- **الإطار المكاني:** يركز الإطار المكاني للدراسة على الموقع الذي عُقد فيه مؤتمر COP27 ، وهو مدينة شرم الشيخ في جمهورية مصر العربية. يعتبر هذا الحدث فرصة لتسليط الضوء على السياق المحلي والإقليمي للتغيرات المناخية، وكذلك التأثيرات المحتملة للمؤتمر على السياسات البيئية في مصر والمنطقة العربية. كما يتناول الإطار المكاني الفعاليات المرتبطة بالمؤتمر في الدول المشاركة وأثرها على المستوى العالمي.

3- **الإطار الموضوعي:** يركز الإطار الموضوعي للدراسة على تحليل الدور الذي لعبه مؤتمر COP27 في التصدي للتغيرات المناخية؛ حيث يهدف الإطار الموضوعي إلى تقديم فهم شامل لدور المؤتمر في تعزيز التعاون الدولي والإجراءات اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية.

تاسعًا: تقسيم الدراسة:

وفقًا لتساؤلات الدراسة وأهدافها فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أسباب انعقاد مؤتمر COP27 والاستعدادات له.

المحور الثاني: أهداف مؤتمر COP27 وأهميته بالنسبة لمصر.

المحور الثالث: أبرز أحداث مؤتمر COP27 وأهم مخرجاته.

المحور الرابع: دور الذكاء الاصطناعي في معرفة ما تم تنفيذه فعليّا من سياسات

المحور الأول

أسباب انعقاد مؤتمر COP27 والاستعدادات له

أصبحت التغيّرات المناخيّة لها عديد من التأثيرات التي وصلت إلى الحد الذي يهدد حياتنا على كوكب الأرض؛ وهذا ما أكّده الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته أمام منتدى الاقتصاديّات الكبرى حول الطاقة وتغير المناخ في يونيو ٢٠٢٢؛ حينما أشار بشكل صريح وواضح إلى أهمية دور كافة المؤسسات المحلية والدولية في معاونة ودعم الحكومات في تعزيز الجهود العالمية لمواجهة التغيرات المناخية، بقوله: إن التحدي الذي أصبحت تمثله الظاهرة يتجاوز قدرة الحكومات على التحرك منفردة؛ ومن ثَم فإن مصر ستعمل خلال رئاستها لقمة المناخ على إيصال جميع الأصوات وتضمين كل الرؤى والتوجهات، وعلى إقامة شراكات حقيقيّة بين الحكومات وغيرها من الأطراف الفاعلة من غير المجتمعات من مؤسسات تمويل ومنظمات دولية ومجتمع مدني.

أوّلًا: أسباب انعقاد مؤتمر COP27:

ومن هذا المنطلق أضحت ثمة ضرورة أن يولى مؤتمر شرم الشيخ للتغيرات المناخية (كوب ٢٧) الذي عُقد في نوفمبر ٢٠٢٢ اهتمامًا بكيفية تضافر مختلف الجهود وتكاملها بشكل تعاوني؛ انقاذًا للبشرية من تأثيرات مدمرة بسبب التغيرات المناخيّة، مع إعطاء أهمية للتطور التكنولوجي الذي يمثل سمة العصر الراهن [١١]. ويوجد عديد من الأسباب الأساسيّة التي دعت دول العالم وعلى رأسها مصر إلى انعقاد ذلك المؤتمر، أهمّها ما يلي:

- شهد العالم فيضانات مدمرة وموجات حر غير مسبوقة وموجات جفاف شديدة وعواصف هائلة؛ وكليهما علامات قاطعة تكشف عن حالة الطوارئ المناخية. وفي الوقت نفسه؛ يواجه الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم آثار الأزمات المتزامنة في مجالات الطاقة والغذاء والمياه وتكاليف المعيشة التي تفاقمت بسبب الصراعات والتوترات الجيوسياسية الشديدة. وفي هذا السياق المعاكس بدأت بعض البلدان في تعطيل السياسات المناخية وضاعفت من استخدام الوقود الأحفوري.
- عدم كفاية الطموح للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وفقا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة يجب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٠ لتحقيق هدف اتفاق باريس المحوري المتمثل في الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية بحلول نهاية هذا القرن. وهذا أمر بالغ الأهمية لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ بما في ذلك موجات الجفاف الأكثر تواترا، وشدة موجات الحر، وهطول الأمطار.

- يُظهر تقرير نشرته الأمم المتحدة لتغير المناخ قبل COP27 أنه في حين أن البلدان تقود منحنى انبعاثات غازات الدفيئة العالمية إلى النزول فإن الجهود لا تزال غير كافية للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة مئوية بحلول نهاية القرن. منذ COP26 في غلاسكو تقدمت ٢٩ دولة فقط من أصل ١٩٤ بخطط وطنية مشددة ([١٢]).
- تقديم التويل اللازم لحل مشكلات التغيرات المناخية؛ حيث ذكر رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي في كلمته خلال إحدى جلسات المؤتمر ضمن هذا السياق تصدرت قضية تمويل المناخ مناقشات قمة «كوب-٢٧». حيث طُرحت الكثير من القضايا للحوار البنّاء بما في ذلك: أهمية تعزيز دور القطاع المالي في تحفيز التحول إلى الاقتصاد المستدام وسُبل الوصول إلى التمويل منخفض التكلفة، واستخدام أدوات التمويل المبتكر والديون السيادية من أجل الاستدامة. كما تم تسليط الضوء على التمويل الخاص كضرورة مهمة لتقديم التمويل اللازم للحد من الاحتباس الحراري. إلى جانب بحث سبل زيادة القدرة على التعامل المصرفي وجاذبية المستثمرين لمشروعات التكيف مع التحديات المناخية. وغير ذلك الكثير من القضايا التي تمت مناقشتها وخاصة في «يوم التمويل». وكانت الفكرة الرئيسة التي ركز عليها المؤتمر في هذا اليوم تتمثل في الدعوة إلى مضاعفة التمويل بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٩ من خلال التزام البلدان المتقدمة بزيادة التمويل حتى تطمئن البلدان النامية إلى أنه لن يتخلف أحد عن الركب [١٣].

ثانيًا: استعدادات الدولة المصرية لمؤتمر COP27 :

اتخذت مصر عديد من الإجراءات من أجل الاستعداد التام للمؤتمر، وتأتي أهم تلك التحضيرات والاستعدادات فيما يلي:

١. تم تشكيل اللجنة التنسيقية العليا لاستضافة مؤتمر المناخ COP27 برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وعضوية السفير سامح شكرى وزير الخارجية (المسؤول الرسمي الذي كان يشغل منصب رئيس المؤتمر)، والدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة والمبعوث الوزاري للمؤتمر، والوزارات والجهات المُعنية.

٢. قامت الدكتورة ياسمين فؤاد بصفتها المبعوث الوزاري لمؤتمر المناخ بما يلي:

- عقد عديد من الاجتماعات مع الوزارات المُعنية للوقوف على خطة العمل، وتشكيل مجموعات العمل من كل الوزارات المعنية (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة، وزارة السياحة والآثار، وزارة الصحة والسكان، وزارة الطيران المدني، قطاع الأمن الوطني، وزارة النقل، وزارة التضامن الاجتماعي).

- قامت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الخارجية بإعداد تصور للموضوعات الخاصة بالمسار التفاوضي والبعد السياسي والفني المرتبط بتغير المناخ للمبادرات المقترحة والتنسيق مع شركاء التنمية.
- صياغة الرسائل الموضوعية والسياسية، وتوجيه الرسائل العالمية.
- التنسيق فيما يخص الفنادق وحجم الغرف الفندقية المطلوبة.
- إطلاق الموقع الالكتروني الخاص بالمؤتمر [١٤].

٣. مشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسي في المؤتمرات الدولية المُعنية بالمناخ كأحد أشكال الاستعداد لمؤتمر كوب ٢٧، بدءًا من قمة المناخ في باريس ٢٠١٦، واجتماع رؤساء الدول والحكومات حول المناخ والذي عُقد على هامش أعمال الدورة ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢١، كما ترأس المائدة المستديرة حول تغير المناخ ضمن فعاليات القمة الأوروبية والتي عقدت في بروكسل في فبراير ، كما شارك في "حوار بطرسبرج للمناخ" والذي عقد في المانيا يوم ١٨ يوليو ٢٠٢٢ وشارك فيها زعماء ٤٠ دولة.

٤. شاركت مصر دول العالم في إطلاق المنصّة الرقمية للتعافي الأخضر وتحديات المناخ، كما ترأست مصر مؤتمر وزارة البيئة الأفارقة ولجنة دول وحكومات أفريقيا لتغير المناخ.

٥. وقد أعلنت الأمانة العامة UNFCC في نوفمبر ٢٠٢١ اختيار مصر ممثلاً عن قارة أفريقيا لاستضافة فعاليات الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في نوفمبر ٢٠٢٢ بمدينة شرم الشيخ، وهو ما يمثل تقديراً لحضور مصر ومكانتها، كما أنه يمثل ضمنياً رسالة دعم للدول المتضررة من التغيرات المناخية.

٦. تواصلت جهود مصر للاستعداد لعقد هذة القمة فتم تشكيل المجلس الوطني للتغيرات المناخية برئاسة رئيس الوزراء المصري، والذي يضم ممثلين عن كافة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، كما أطلقت مصر (الإستراتيجية الوطنية للمناخ في مصر ٢٠٥٠) بهدف صياغة وتحديث استراتيجية وطنية شاملة ومستقبلية للتعامل مع التغيرات المناخية وربطها باستراتيجية التنمية المستدامة. وتحشد تلك الاستراتيجية جهود مختلف الجهات لدعم فكرة نشر الوعي البيئي والإعداد لاستضافة مصر لقمة المناخ، وتركّز بشكل أساسي على دور وسائل الإعلام في هذا المجال.

٧. أعلنت الشبكة المصرية للبيئة والمناخ بدء الاستعداد لإطلاق تليفزيون المناخ عبر الإنترنت وذلك مع بداية سبتمبر ٢٠٢٢ دعماً للجهود والاستعدادات لقمة المناخ، وشارك بالعمل في هذا التليفزيون مبدعون ومتطوعون، وقاموا بتقديم برامج حواريّة ووثائقيّة عن الجهود المصرية والدوليّة للحفاظ على

البيئة ومواجهة التغيّرات المناخيّة، إلى جانب دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال وحشد المواطنين وتثقيفهم مناخيًا [١٥].

٨. شاركت الهيئة العامة للاستعلامات بدور بارز بالتعاون مع المؤسسات الرسمية المصرية في الاستعداد لاحتضان قمة المناخ ٧ بشرم الشيخ من ٦–١٨ نوفمبر ٢٠٢٢ [١٦].

المحور الثاني

أهداف مؤتمر COP27 وأهميته بالنسبة لمصر

أوَّلًا: أهداف مؤتمر COP27:

تمثّلت أهداف المؤتمر في ٤ أهداف رئيسة، هي:

١. **التخفيف** : يجب أن تتحد جميع الدول الأطراف للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من ٢ درجة مئوية والعمل بجد للحفاظ على هدف١,٥ درجة مئوية على قيد الحياة.

٢. **التكيف:** يجب أن يشهد مؤتمر الأطراف السابع والعشرون جدول أعمال عالميًا معززًا للعمل بشأن التكيف؛ ما يؤكد ما اتفقنا عليه في باريس وتم توضيحه بمزيد من التفصيل في ميثاق جلاسكو فيما يتعلق بوضع التكيف في طليعة العمل العالمي.

٣. **التمويل:** يهدف المؤتمر لتعزيز شفافية التدفقات المالية وتيسير الوصول لتلبية احتياجات البلدان النامية؛ ولا سيما أفريقيا وأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤. **التعاون:** ويتم ذلك عن طريق التوصل إلى اتفاق مشاركة شاملة وفعّالة من جميع أصحاب المصلحة [١٧].

ثانيًا: أهمية المؤتمر بالنسبة لمصر:

تتمثل أهمية المؤتمر بالنسبة للدولة المصرية فيما يلي:

١. الترويج السياحي لمصر وسيكون جاذبًا للاستثمارات من شراكات دولية وإقليمية.

٢. الترويج الصناعة والمنتجات المصرية والحرف والصناعة التقليدية التي ستعرض على مهمش المؤتمر.

٣. توظيفه للدفع بأولويات القضايا المصرية على رأسها الأمن المائي المصري وكيفية تأثير تغير المناخ عليه.

٤. دعم النقل الرئاسي والتواجد المصري في المحافل الدولية الرئيسة، وطرح مبادرات في مجال تغير المناخ والمياه والآثارالعابرة للحدود لجهود التكيف وخفض الانبعاثات.

٥. تعزيز العلاقة مع بعض من الشركاء الرئيسيين وتوسيع مجالات التعاون؛ لتأكيد دور مصر وقدرتها على استضافة وإدارة المؤتمرات الدولية.

٦. إتاحة الفرصة لإبرام شراكات اضافة لتوفير مصادر تمويل إضافية من المنظمات الدولية لتمويل مشروعات للتصدي لتغير المناخ في مصر.
٧. تعزيز جهود الدولة في تنفيذ استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
٨. تسليط الضوء بشكل واسع ومكثف على مصر ودورها وسياساتها ومشروعاتها القومية؛ من خلال وسائل الإعلام العالمية [١٨].

المحور الثالث

أبرز أحداث مؤتمر COP27 وأهم مخرجاته

أولا: أبرز أحداث مؤتمر COP27:

- **الدول المشاركة:**

اشترك في مؤتمر الأطراف ٢٧ ما يقرب من ١٩٢ دولة، وقسّمت اتفاقية المؤتمر الدول إلى ثلاث مجموعات رئيسية وفقًا لالتزاماتها المختلفة:

١. البلدان الصناعية التي كانت أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٢، بالإضافة إلى البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (أطراف الاقتصاد الانتقالي)، بما في ذلك الاتحاد الروسي، ودول البلطيق، والعديد من دول وسط وشرق أوروبا.
٢. من أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكنها لا تشمل الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهي ملزمة بتوفير الموارد المالية لتمكين البلدان النامية من القيام بأنشطة خفض الانبعاثات بموجب الاتفاقية ومساعدتها على التكيف مع الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليها "اتخاذ كل الخطوات العملية" لتعزيز تطوير ونقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة إلى الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. ويتم توجيه التمويل الذي توفره الأطراف المدرجة في المرفق الثاني في الغالب من خلال الآلية المالية للاتفاقية.
٣. البلدان النامية التي اعترفت الاتفاقية بها باعتبارها عُرضة بشكل خاص للتأثيرات الضارة الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك البلدان ذات المناطق الساحلية المنخفضة وتلك المعرضة للتصحر والجفاف. وتشعر بلدان أخرى (مثل البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الدخل من إنتاج الوقود الأحفوري والتجارة) بأنها أكثر عرضة للتأثيرات الاقتصادية المحتملة لتدابير الاستجابة لتغير المناخ. وتؤكد الاتفاقية على الأنشطة التي تعد بتلبية الاحتياجات والمخاوف الخاصة لهذه البلدان المعرضة للخطر، مثل الاستثمار والتأمين ونقل التكنولوجيا. وتحظى البلدان الستة والأربعون الأطراف التي صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها من أقل البلدان نمواً باعتبار خاص بموجب الاتفاقية

نظـراً لقـدراتها المحـدودة علـى الاسـتجابة لتغيـر المنـاخ والتكيـف مـع آثـاره الضـارة. وتحـث الاتفاقيـة الأطـراف علـى مراعـاة الوضـع الخـاص للبلـدان الأقـل نمـوّاً بشـكل كامـل عنـد النظـر فـي أنشـطة التمويـل ونقل التكنولوجيا [١٩].

- **أبرز الأحداث:**

تم افتتاح الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف اجتماع الأطراف يوم الأحد ٦ نوفمبر ٢٠٢٢ الساعة ١٠ صباحًا، وحضره سعادة السيد ألوك شارما "رئيس الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف"، وسعادة السيد سامح شكري، الرئيس المُعين للدورة السابعة والعشرين لمؤتمرالأطراف، والدكتور هويسونغ لي، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والسيد سيمون ستيل، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطاريّة بشأن تغير المناخ [٢٠]. ومن أهم أحداث المؤتمر:

١. **انطلاق فعاليات الشق الرئاسي:** حضر الجلسة الافتتاحية للشق الرئاسي للمؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد ورئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك ورئيسة وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط ، وعدد من القادة وزعماء العالم ورؤساء الحكومات ولفيف من الشخصيات الدولية والخُبراء.

٢. **المائدة المستديرة للتمويل المبتكر:** انعقد الاجتماع برئاسة إيمانويل ماكرون؛ رئيس فرنسا، و"ميا موتلي"؛ رئيسة وزراء باربادوس، وبحضور آل جور، نائب الرئيس الأمريكي الأسبق، والدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، والدكتورة رانيا المشاطه وزيرة التعاون، وجون كيري المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص لشئون المناخ، وكريستالينا جورجييفا مدير عام صندوق النقد الدولي. وفي مداخلة الاجتماع أكد الدكتور مصطفى مدبولي أهمية إنشاء آليات مبتكرة لتمويل المناخ.

٣. **جلسة مبادرة السور الأزرق العظيم من أجل المحيطات:** أكد الدكتور محمود محيي الدين رائد المناخ للرئاسة المصرية خلال الجلسة أن الدول الأفريقية تتعاونسوياً فيما يتعلق بالعمل التنموي والمناخي وتقدم مبادرات وتحالفات واعدة مثل تحالف الهيدروجين الأخضر ومبادرة السد الأزرق العظيم؛ موضحاً أن أفريقيا لديها الحلول لكنها تحتاج لتعاون الدول المتقدمة فيما يتعلق بالتكنولوجيا والتمويل.

٤. **انطلاق قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر:** برئاسة مشتركة بين الرئيس عبد الفتاح السيسي والأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود؛ ولي العهد انطلقت النسخة الثانية من قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في مدينة شرم الشيخ وسط مشاركة واسعة من كبار القادة في العالم؛ بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات من مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط ودول المشرق العربي، وأفريقيا، والشركاء الدوليون.

٥. **وقفة نشطاء البيئة:** تجمع عدد من النشطاء من جنسيات مختلفة جمعهم هدف واحد، وهو التنبيه بضرورة التوقف التدريجى عن تناول لحوم الأبقار واتباع نظام غذائى نباتى؛ لإنقاذ البيئة من التلوث؛ ليتشو – قائدة الفريق وهى تايوانية الأصل – شرحت خطورة استمرار تربية المواشى على البيئة؛ الطبيعة كلها تتدمر بتربية المواشى من أجل الغذاء فهى تستنزف الموارد الطبيعية المحدودة.

٦. **لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك:** تطرق اللقاء إلى مناقشة الجهود المشتركة للبلدين لدعم وتعزيز عمل المناخ على المستويين الإقليمي والدولي؛ فضلاً عن سبل وآفاق تدعيم أطر التعاون الثنائي بين البلدين على شتى الأصعدة واستغلال الإمكانات المتاحة لدى الجانبين في هذا الصدد؛ حيث تم التوافق على استمرار وتكثيف الحوار المتبادل والبناء بين البلدين الصديقين خلال الفترة المقبلة [٢١].

ثانيا: مخرجات مؤتمر COP27:

ذكر الموقع الرسمي للمؤتمر خمس نقاط رئيسية تم الوصول لها كأهم مخرجات للمؤتمر وذلك في ضوء أهدافه، والتي ستشكل أيضًا أولويات العمل المناخي في عام ٢٠٢٣ وما بعده. وتتمثل تلك المخرجات في الآتي:

١. **إنشاء صندوق خاص للخسائر والأضرار:**

اختُتم مؤتمر المناخ COP27 باتفاق حاسم لتوفير تمويل البلدان الضعيفة التي تضررت بشدة من الفيضانات والجفاف وغيرها من الكوارث المناخية. ولقد حظي هذا القرار بإشادة واسعة النطاق باعتباره قراراً تاريخياً. لماذا؟ لأنه للمرة الأولى، أدركت البلدان الحاجة إلى التمويل للاستجابة للخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الكارثية لتغير المناخ، ووافقت على إنشاء صندوق وترتيبات التمويل اللازمة. ورغم أن التفاصيل سوف تحتاج إلى أن يتم الاتفاق عليها خلال العام المقبل ـ من الذي ينبغي أن يدفع إلى الصندوق، ومن أين ستأتي هذه الأموال، وأي البلدان سوف تستفيد . وقال الأمين العام للأمم المتحدة: إن الأمر لا يزال يحتاج إلى الكثير من العمل". وستقدم "لجنة انتقالية" توصيات بشأن كيفية تفعيل ترتيبات التمويل الجديدة والصندوق للنظر فيها واعتمادها في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين العام المقبل. ومن المتوقع أن يعقد الاجتماع الأول للجنة الانتقالية قبل نهاية مارس/آذار ٢٠٢٣. وقال سيمون ستيل، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ: "إن هذه النتيجة تدفعنا إلى الأمام. لقد حددنا طريقًا للمضي قدمًا في محادثة استمرت عقودًا من الزمان بشأن تمويل الخسائر والأضرار – وتداولنا حول كيفية معالجة التأثيرات على المجتمعات التي دمرت تأثيرات تغير المناخ حياتها وسبل عيشها.

٢. **الحفاظ على نية واضحة للحفاظ على ١,٥ درجة مئوية في متناول اليد:**

أكّدت البلدان التزامها بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة. وهذا يعني أن الاقتصاد العالمي لابد وأن "يخفف" من آثار تغير المناخ ـ أو بعبارة أخرى، لابد وأن نعمل على خفض أو منع انبعاث الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي حتى نصل إلى حيث يقول العلم إننا بحاجة إلى أن نكون بحلول عام ٢٠٣٠. وتماشيا مع هذا، فإن الاقتصاد العالمي لابد وأن يعمل على "تخفيف" آثار تغير

المناخ.برنامج عمل التخفيفتم تأسيس فريق العمل المشترك في شرم الشيخ بهدف تعزيز طموحات التخفيف وتنفيذها على وجه السرعة. وسيبدأ برنامج العمل على الفور ويستمر حتى عام ٢٠٢٦ عندما يكون هناك مراجعة للنظر في تمديده.

وفي مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، طُلب من الحكومات أيضًا إعادة النظر في أهداف عام ٢٠٣٠ وتعزيزها في خططها الإنمائية والخطط الوطنية للمناخ بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، فضلاً عن تسريع الجهود نحو التخلص التدريجي من الطاقة المولدة من الفحم والتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة. وشددت الحكومات على أهمية مزيج الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المنخفضة الانبعاثات والمتجددة كجزء من تنويع مصادر الطاقة وأنظمتها.

٣. محاسبة الشركات والمؤسسات:

تُعني هذه المرحلة الجديدة من التنفيذ أيضًا التركيز الجديد على المُساءلة عندما يتعلق الأمر بالالتزامات التي تعهدت بها القطاعات والشركات والمؤسسات. وقال ستيل، الذي وعد بتركيز جديد على المساءلة خلال ولايته: "لا يوجد أي معنى على الإطلاق في تعريض أنفسنا لكل ما مررنا به للتو إذا كنا سنشارك في ممارسة فقدان الذاكرة الجماعي في اللحظة التي تتحرك فيها الكاميرات"

وستكون شفافيّة الالتزامات من جانب الشركات والمؤسسات من أولويات لجنة الأمم المتحدة لتغير المناخ في عام ٢٠٢٣. وقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة من لجنة الأمم المتحدة لتغير المناخ التوصل إلى خطة في أوائل العام المقبل، سنناقش كيفية ضمان الشفافية والمساءلة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية.

٤. حشد المزيد من الدعم المالي للدول النامية:

تُؤكّد خطة تنفيذ شرم الشيخ أن التحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون من المتوقع أن يتطلب استثمارات لا تقل عن ٤ إلى ٦ تريليون دولار أميركي سنويا. وسوف يتطلب توفير مثل هذا التمويل تحولا سريعا وشاملا للنظام المالي وهياكله وعملياته، مع إشراك الحكومات والبنوك المركزية والبنوك التجارية والمستثمرين المؤسسيين والجهات الفاعلة المالية الأخرى.

ومن بين النتائج الرئيسة للقرارات المختلفة بشأن تمويل المناخ دعوة الدول الأطراف المتقدمة إلى توفير الموارد اللازمة للتجديد الثاني لصندوق المناخ الأخضر. ورحبت جميع البلدان بالتعهدات الأخيرة المقدمة لصندوق التكيف (بإجمالي ٢١١,٥٨ مليون دولار أميركي)، وصندوق البلدان الأقل نمواً (بإجمالي ٧٠,٦ مليون دولار أميركي)، وصندوق تغير المناخ الخاص (بإجمالي ٣٥ مليون دولار أميركي).

واستمرت المداولات بشأن تحديد "هدف كمي جماعي جديد بشأن تمويل المناخ" في عام ٢٠٢٤، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات البلدان النامية. ومع ذلك، أعرب المشاركون عن قلقهم الشديد إزاء عدم تحقيق هدف الدول المتقدمة الأطراف المتمثل في تعبئة ١٠٠ مليار دولار أميركي سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ حتى الآن، وحثوا

الدول المتقدمة على تحقيق هذا الهدف، ودعوا البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية إلى تعبئة التمويل المناخي.

وطُلب من اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل التابعة للأمم المتحدة إعداد تقرير عن مضاعفة تمويل التكيف للنظر فيه في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين العام المقبل، بالإضافة إلى تقرير التقدم الثنائي بشأن هدف الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي بدءًا من عام ٢٠٢٤.

٥. التحوّل نحو التنفيذ:

بطبيعة الحال، لا تستحق التعهدات المناخية قيمة الورق الذي كتبت عليه إذا لم يتم إخراجها من الورق وتحويلها إلى إجراءات ملموسة. ولهذا السبب كان من المتوقع أن يكون مؤتمر المناخ السابع والعشرين مؤتمراً "للتنفيذ". ودعا الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيمون ستيل إلى مواءمة "كل ركن من أركان النشاط البشري" مع هدف ١.٥ درجة مئوية، قائلاً "لقد أعطتنا باريس الاتفاق وأعطتنا كاتوفيتشي وغلاسكو الخطة، وشرم الشيخ تحولنا إلى التنفيذ." ولكن ماذا يعني التحول إلى التنفيذ وكيف سيبدو؟ بالنسبة للمبتدئين، فإن حزمة القرارات التي تم تبنيها في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين تركز بشكل كبير على التنفيذ – فهي تهدف إلى تعزيز العمل من قبل البلدان لخفض انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري والتكيف مع التأثيرات الحتمية لتغير المناخ، فضلاً عن تعزيز دعم التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات اللازمة للدول النامية. ومن

والجدير بالذكر أن الدول عازمة على جعل الانتقال إلى التنمية المنخفضة الانبعاثات والمرنة في مواجهة المناخ طموحًا وعادلاً ومنصفًا. لقد خطت خطوة أخرى إلى الأمام في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين من خلال اتخاذ قرار بإنشاء برنامج عمل بشأن "الانتقال العادل"، والذي من المتوقع أن يبني على ويكمل العمل على توسيع نطاق طموح التخفيف والتنفيذ بشكل عاجل [٢٢].

ويبقى السؤال هنا: ما الذي تم تنفيذه فعليّا من تلك المخرجات وما الذي لم يتم؟، حقيقة أنه للإجابة على ذلك التساؤل لابد من النظر في التّقارير المحليّة والدوليّة المتعلقة بهذا الشأن، ومن تلك التقارير تقرير (أحمد قنديل) المُتعلق بهذا الشأن [٢٣]، وقد ذكر ما يلي:

- **السياسات العالمية للطاقة:**

خلال المفاوضات والمناقشات التي تم إجراؤها في مؤتمر كوب ٢٧ في مدينة شرم الشيخ المصرية، أكدت مصر باعتبارها رئيس المؤتمر على أهمية "المنهج الواقعي" في النظر إلى سياسات الطاقة العالمية في المدى المنظور. من خلال التشديد على أن التخلي الفوري عن النفط والغاز يعرض العمل المناخي للخطر؛ حيث أصبح من الواضح للعيان حسب كثير من التقديرات السائدة أنه من السابق لأوانه تبنّي سياسات متطرفة لمواجهة تغير المناخ العالمي من خلال سحب الاستثمارات من قطاع النفط والغَاز بشكل كامل. فهذه التقديرات تشير إلى أن ضمان أمن الطاقة يتطلب استمرار دور النفط والغاز في

منظومة الطاقة العالمية لعقود مقبلة؛ من أجل إمدادات مستدامة بأسعار مناسبة. ومعظم هذه التقديرات تستند إلى واحد من أهم الدروس المستفادة من أزمة الطاقة العالمية الراهنة، والتي اشعلتها العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا وقيام الغرب بفرض عقوبات اقتصادية كاسحة على موسكو؛ مما أدى إلى ارتفاع صاروخي في الأسعار العالمية للبترول والغاز الطبيعي. ويتمثل هذا الدرس في أنه ما يزال من المبكّر جدّا أن تتبنّى حكومات العالم سياسات في تحول الطاقة من شأنها أن تؤدي إلى سحب الاستثمارات من قطاع النفط والغاز بشكل "شبه كامل" قبل تأمين بدائل مناسبة وقابلة للتطبيق. حيث هذه السياسات ستؤدي إلى نتائج عكسية قد تقوض من أمن الطاقة وتؤثر سلبًا على استقرار الاقتصاد العالمي. كما أنها قد تخفّض أيضًا من حجم التمويل الذي يمكن استثماره في سياسات منطقية ومدروسة لتحول الطاقة في المستقبل. ولعل هذا الدرس يفسّر أسباب الردّة الكبرى التي قادتها دول متقدمة فيما يتعلق بسياسات الطاقة خلال الفترة الماضية لدرجة أن بعضهاا ألمانيا على سبيل المثال كان يتحدث قبل الأزمة عن ضرورة الانسحاب من استثمارات الطاقة التقليدية، ثم لم يلبث مع الأزمة أن عاد حتى لاستخدام الفحم كمصدر طاقة تفرضه الحاجة وظروف اللحظة الراهنة.

- **التمويل المناخي:**

يرى عدد من المراقبين أن "النظرة الواقعية" في مجال سياسات تحول الطاقة خلال كوب ٢٧ قد تكون أمرًا لا مفر منه في ضوء عدد من الإخفاقات التي طالت الخبرة التاريخية في تنفيذ الاتفاقات العالمية لمواجهة التغير المناخي. والتي من أهمها عدم الوفاء بمساعدة الدول النامية؛ حيث تخلفت الدول المتقدمة عن الوفاء بتعهداتها السابقة –المقررة على هامش انعقاد مؤتمر المناخ (كوب١٥) في كوبنهاجن في عام ٢٠٠٩ الخاصة بتقديم مساعدات للدول النامية لمكافحة التغير المناخي. وفي مقدمتها مشروعات تحول الطاقة حتى تصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام٢٠٢٠. وعلى الرغم من أن تعهدات جلاسكو للمناخ قد حثت الدول المتقدمة على الوفاء بالكامل بتعهدات تمويل المناخ السنوية حتى عام ٢٠٢٥ فإنه لا يزال غير واضح متى سيتم جمع هذا المبلغ بالكامل.

لـذلك: يتضح من التقرير أنه إلى الآن لم يتم تطبيق الحفاظ على نيّة واضحة للحفاظ على ١,٥ درجة مئويّة في متناول اليد من خلال التخلّص التدريجي من الطاقة المُولدة من الفحم والتخلّص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة. وكذلك لم يتم حشد مزيد من الدعم المالي للدول النامية من أجل قدرتها على مواجهة آثار التغيّرات المناخية

المحور الرابع

دور الذكاء الاصطناعي في معرفة ما تم تنفيذه فعليّا من سياسات

تم استخدام أحد برامج الذكاء الاصطناعي (ChatGPT) في معرفة ما تم تنفيذه من سياسات وما لم يتم تنفيذه، وقد كانت نتيجة التطبيق ما يلي:

١. **إنشاء صندوق خاص للخسائر والأضرار:**

- **ما تم تنفيذه:** تم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء صندوق للخسائر والأضرار لمساعدة الدول النامية التي تتعرض لأضرار بسبب تغير المناخ. وتم تشكيل لجنة لتحديد تفاصيل تشغيل الصندوق، بما في ذلك مصادر التمويل وآليات التوزيع.
- **ما لم يتم تنفيذه:** لم يتم بعد تحديد المصادر المالية المستدامة للصندوق بشكل كامل. ولم يتم بعد وضع إطار زمني واضح للبدء في تنفيذ الصندوق على الأرض.

٢. **الحفاظ على نية واضحة للحفاظ على ١.٥ درجة مئوية في متناول اليد:**

- **ما تم تنفيذه:** تجددت التعهدات من قبل العديد من الدول لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات بما يتماشى مع الحفاظ على حد ١.٥ درجة مئوية.
- **ما لم يتم تنفيذه:** هناك فجوة كبيرة بين التعهدات والإجراءات الفعلية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ولم تتخذ بعض الدول الكبرى بعد إجراءات ملموسة كافية للحد من الانبعاثات بما يتماشى مع هذا الهدف.

٣. **محاسبة الشركات والمؤسسات:**

- **ما تم تنفيذه:** هناك دفع متزايد لتعزيز الشفافية والمسائلة في تقارير الانبعاثات للشركات. و تم تعزيز الأطر التنظيمية في بعض الدول لمحاسبة الشركات على انبعاثاتها الكربونية.
- **ما لم يتم تنفيذه:** لا يزال هناك نقص في المعايير الموحدة عالمياً لمحاسبة الشركات. ولم يتم تنفيذ آليات عقوبات فعالة على الشركات التي لا تلتزم بالمعايير البيئية.

٤. **حشد المزيد من الدعم المالي للدول النامية:**

- **ما تم تنفيذه:** تم الإعلان عن تعهدات مالية جديدة من قبل بعض الدول المتقدمة لدعم الدول النامية في جهودها المناخية. وتم تفعيل بعض صناديق التمويل المناخي بشكل أكبر لدعم المشاريع في الدول النامية.
- **ما لم يتم تنفيذه:** لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الاحتياجات المالية للدول النامية والتعهدات المالية المقدمة. ولم تصل العديد من التعهدات المالية إلى المرحلة التنفيذية الفعلية.

٥. التحول نحو التنفيذ:

- **ما تم تنفيذه:** تم التأكيد على أهمية التحول من التعهدات إلى التنفيذ الفعلي في المناقشات الدولية. وبدأت بعض الدول في وضع خطط تنفيذية أكثر تفصيلاً لتحقيق أهدافها المناخية.
- **ما لم يتم تنفيذه:** لا يزال هناك بطء في التحول من التعهدات إلى التنفيذ الفعلي على الأرض. ولم يتم بعد وضع أطر زمنية واضحة ومتفق عليها دولياً لتنفيذ الإجراءات المناخية المطلوبة.

وبشكل عام، يمكن القول إن هناك تقدمًا في بعض المجالات، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان التنفيذ الكامل والفعال لمخرجات COP27.

الخاتمة:

تُشكّل نتائج مؤتمر COP27 نقطة تحوّل مهمّة في الجهود العالمية لمواجهة التغيرات المناخية، حيث وفرت منصة لتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة. من خلال تحليل المحاور الرئيسية للمؤتمر، يتضح أن هناك التزامًا قويًا من الدول نحو تطوير سياسات مناخية فعالة، رغم التحديات المستمرة. تظهر الدراسة أن الاستعدادات المصرية لاستضافة المؤتمر قد لعبت دورًا حيويًا في تحقيق أهدافه، مما يعكس أهمية التضافات المحلية في السياق الدولي. وتتطلب مواجهة التغيرات المناخية جهودًا متواصلة وتعاونًا مستدامًا بين جميع الأطراف المعنية. لذا، من المهم متابعة تنفيذ المخرجات التي تمخضت عن المؤتمر وتقييمها بفعالية.

النتائج:

في ضوء ما تم التعرّض له في البحث الحالي من محاور ركّزت على دور مؤتمر cop27 في التصدي لقضية التغيرات المناخية_ تم الوصول للنتائج التالية:

١- عُقد مؤتمر COP27 في ظل التحديات البيئية الخطيرة، مثل الفيضانات والجفاف والعواصف التي تعكس حالة الطوارئ المناخية العالمية. كانت الأسباب الرئيسة لانعقاده تشمل الحاجة لتضافر الجهود الدولية لمواجهة آثار تغير المناخ، وتوفير التمويل اللازم للدول المتضررة، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة خفض انبعاثات غازات الدفيئة. كما أظهرت الاستعدادات المصرية الكبيرة، من خلال تشكيل لجنة تنسيقية وتنظيم فعاليات تحضيرية، واستضافة المؤتمر في شرم الشيخ، ما يعكس التزام مصر بمكافحة التغيرات المناخية.

٢- تمحورت أهداف المؤتمر حول التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف مع هذه الآثار، وتحقيق الشفافية في التمويل المناخي. كما تم التركيز على التعاون بين الدول لتحقيق أهداف بيئية مشتركة. بالنسبة لمصر، كانت أهمية المؤتمر كبيرة حيث ساهم في تعزيز مكانتها الدولية كداعم لمكافحة التغيرات المناخية، بالإضافة إلى الترويج للسياحة المصرية والمنتجات المحلية، وعزز من فرص الحصول على تمويلات لمشاريع بيئية مستقبلية.

٣- من أبرز الأحداث التي شهدها المؤتمر مشاركة ١٩٢ دولة، مع تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات حسب التزاماتها تجاه تغير المناخ. كما تركزت المناقشات حول تمويل المناخ، والشفافية، والتكيف مع آثار التغيرات المناخية. من أبرز المخرجات التي تحققت: إنشاء صندوق خاص للخسائر والأضرار لمساعدة الدول النامية، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على الحد الأقصى لارتفاع درجة الحرارة عند ١.٥ درجة مئوية، ومحاسبة الشركات والمؤسسات على التزاماتها البيئية. إلا أن التنفيذ الكامل لهذه المخرجات يحتاج إلى مزيد من الجهود.

٤- استخدم الذكاء الاصطناعي لمتابعة تنفيذ السياسات المتفق عليها في مؤتمر COP27؛ حيث أظهر التطبيق أن هناك تقدّمًا في بعض المجالات مثل إنشاء صندوق للخسائر والأضرار وتعزيز الشفافية في تقارير الانبعاثات. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة بين التعهدات والإجراءات الفعلية، خاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل الكافي للدول النامية وتنفيذ خطط خفض الانبعاثات على الأرض.

التوصيات:

تتضمن الدراسة عدد من التوصيات التي يجب الأخذ بها للتصدي لقضية التغيرات المناخية، وتتمثل فيما يلي :

١ العمل علي تعزيز الشراكات الدولية: يجب على الدول تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا والتمويل لدعم الدول النامية في التكيف مع التغيرات المناخية، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني اللازم.

٢ تطوير سياسات مناخية فعّالة: ينبغي على الحكومات تحديث سياساتها المناخية لتكون متوافقة مع الأهداف العالمية للحد من الانبعاثات الكربونية وللتكيف مع تداعيات التغير المناخي.

٣ استثمار التكنولوجيا الذكية: تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة لتعزيز تنفيذ السياسات المناخية بفعالية أكبر ومراقبة نتائجها بشكل دقيق.

٤ تعزيز الوعي المجتمعي: ضرورة تكثيف حملات التوعية حول أهمية التغيرات المناخية وآثارها على البيئة والمجتمعات المحلية، وذلك من خلال برامج توعوية مستدامة تشمل مختلف الفئات الاجتماعية.

٥ التقييم المستمر: من خلال وضع آليات تقييم دورية لمخرجات مؤتمر COP27 ومتابعة تأثيرها على السياسات المناخية المحلية والدولية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

٦ دعم البحث العلمي والدراسات المناخية: تشجيع البحث العلمي في مجال التغير المناخي بهدف تطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات البيئية، وتقديم توصيات عملية يمكن تطبيقها على المستويين المحلي والدولي.

٧ التأكيد على الشفافية والمساءلة: تعزيز الشفافية في تنفيذ الالتزامات المناخية والمساءلة عن التقدم المحرز، وذلك من خلال تقارير دورية لمتابعة الالتزامات المتفق عليها في مؤتمر COP27.

٨ تعزيز التمويل المناخي: تشجيع الدول المتقدمة على زيادة التمويل المخصص لدعم جهود التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي في الدول النامية، لضمان تحقيق تنمية مستدامة للجميع.

٩ تطبيق حلول قائمة على الطبيعة: تشجيع اعتماد حلول طبيعية لمواجهة التغير المناخي، مثل إعادة تشجير المناطق المتدهورة واستصلاح الأراضي، كجزء من استراتيجيات التكيف والتخفيف.

١٠ التركيز على الابتكار المحلي: دعم المجتمعات المحلية في تطوير ابتكارات وحلول مخصصة تناسب احتياجاتها المناخية، مما يعزز من قدرتها على التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة.

بذلك، يمكن أن تسهم هذه التوصيات في تعزيز الجهود الدولية والمحلية لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة.

---

١ - الخولى، معالجة الصحف الإلكترونية المصرية والأمريكية لموضوعات التغيرات المناخية-دراسة تحليلية في ضوء مؤتمر المناخ COP 27. مجلة البحوث الإعلامية, ٦٥(٢)، ٢٠٢٣، ٧٩٧-٨٧٧.

٢ - أميرة جمال الدين البشبيشي، أطر معالجة مؤتمر التغيرات المناخية (COP27) بالبرامج الحوارية في الفضائيات المصرية الخاصة-دراسة تحليلية. مجلة البحوث الإعلامية، ٦٤(٣)، ٢٠٢٣، ١٥٥٥-١٦٠٨.

٣ - فؤاد محمد الدهراوي، محمد حمدي أحمد بيومي، التماس الجمهور المصري للمعلومات من مواقع التواصل الاجتماعي حول مؤتمر قمة المناخ cop27 وعلاقته بمستوي الوعي بمخاطر التغيرات المناخية. مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية, ٢٩(٢)، ٢٠٢٣، ٧٣٣-٧٨٧.

٤ - ولاء إبراهيم عقاد علي، اتجاهات النخبة الأكاديمية نحو تغطية الفضائيات المصرية الخاصة لفعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية (COP27). المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، ٢٢(٢)، ٢٠٢٣، ١٩٧-٢٣٤.

5 - Atwoli, L., Erhabor, G. E., Gbakima, A. A., Haileamlak, A., Ntumba, J. M. K., Kigera, J., and Zielinski, C. COP27 climate change conference: urgent action needed for Africa and the world. The Lancet Infectious Diseases, 23(1), 2023, 19-21

6 - Arora, P., & Arora, N. K. COP27: A summit of more misses than hits. Environmental Sustainability, 6(1), 2023, 99-105

7 - Naylor, A. W., and Ford, J. Vulnerability and loss and damage following the COP27 of the UN Framework Convention on Climate Change. Regional Environmental Change, 23(1), 2023.

8- Masood, E., Tollefson, J., and Irwin, A. COP27 climate talks: what succeeded, what failed and what's next. Nature, 612(7938), 2022, 16-17

9- Pflieger, G. COP27: One step on loss and damage for the most vulnerable countries, no step for the fight against climate change. PLOS Climate, 2(1), 2023 e0000136

١٠- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، ٢٠٠٩، ص٤.

١١- أميرة أحمد جمال عبد الحكيم، كوب ٢٧ و الذكاء الاصطناعي... نحو قرأة تحليلية للجهود المصرية، آفاق آسيوية, ٢٠٢٢, مجلد ٩، عدد٦، ص ٣٦-٣٧.

١٢- مؤتمر COP27 في شرم الشيخ يركز على تنفيذ وعود اتفاق باريس.
ملف pdf تم تحميله من الرابط التالي:
https://unfccc.int/sites/default/files/resource/COP27_openingPressRelease_AR.pdf

١٣- فتوح هيكل، كوب ٢٧ ومستقبل خيارات التمويل، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، آفاق مستقبلية، العدد٣، ٢٠٢٣، ص ٥٩٧.

١٤- ملخص حول آخر استعدادات وزارة البيئة لاستضافة مؤتمر المناخ Cop27، ملف pdf تم تحميله من الرابط التالي:
https://www.eeaa.gov.eg/Uploads/Reports/Files/20221109115603840.pdf

١٥- ريم الشريف، التماس الجمهور المصري للمعلومات حول التغيرات المناخية في مواقع التواصل الإجتماعي وإتجاهاته نحو قمة المناخ ٢٠٢٢، المجلة المصرية لبحوث الأعلام, ٢٠٢٢,عدد٨٠، ص ٥٦٩.

١٦- الهيئة العامة للاستعلامات، مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ Cop27، العدد الأول اليومي، ٢٠٢٢/١١/٧، ص ٣.

١٧- شيماء أبو مندور, اتجاهات النخبة الأكاديمية المصرية نحو معالجه المواقع الإخبارية الإلكترونية الدولية لمؤتمر قمة المناخ العالمي Cop27 ٢٠٢٢، المجلة العلمية لبحوث الصحافة, العدد٢٥، ٢٠٢٣, ص ٢٦٠.

١٨- شيماء أبو مندور, اتجاهات النخبة الأكاديمية المصرية نحو معالجه المواقع الإخبارية الإلكترونية الدولية لمؤتمر قمة المناخ العالمي Cop27 ٢٠٢٢، المجلة العلمية لبحوث الصحافة, العدد٢٥، ٢٠٢٣, ص ٢٦٠-٢٦١. (مرجع سابق).
١٩- الموقع الرسمي لمؤتمر Cop27:
https://unfccc.int/process-and-meetings/what-are-parties-non-party-stakeholders
٢٠- الموقع الرسمي لمؤتمر Cop27:
https://unfccc.int/process-and-meetings/what-are-parties-non-party-stakeholders
٢١- الهيئة العامة للاستعلامات، مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ Cop27، العدد الأول اليومي، ٢٠٢٢/١١/٧، ص ١-٦.
٢٢- الموقع الرسمي لمؤتمر Cop27: https://n9.cl/80cfq3
٢٣-أحمد قنديل، مصر وكوب ٢٧: ضرورة تحقيق التوازن بين "الواقعية والطموح" في تحول الطاقة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٥- ٢٤. https://n9.cl/neyhe